الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/524
14 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٣٠ من جدول الأعمال

منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الصفحة
أولا -	مقدمة	٢
ثانيا -	الردود الواردة من الحكومات	٣
	ألف - الأرجنتين	٣
	باء - البرازيل	٥
	جيم - نيجيريا	٧
	دال - المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	٧
ثالثا -	الردود الواردة من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة	٨
	ألف - إدارة شؤون الإعلام	٨
	باء - مكتب الشؤون القانونية	١٠
	جيم - برنامج الأمم المتحدة للبيئة	١١
	دال - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٥

031194 031194 94-40139

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين القرار ٢٣/٤٨ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بشأن منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي، وقد أحاطت فيه علما، في جملة أمور، بالتقرير المقدم من الأمين العام (A/49/531)، وفقا لقرارها ٧٤/٤٧ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وكذلك بالإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري لمنطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ (A/49/581، المرفق).

٢ - ورحبت الجمعية العامة بالمبادرات الرامية إلى دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)[١] حيز النفاذ الكامل؛ ولاحظت مع الاهتمام التقدم المحرز في صياغة اتفاقية بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا، وشددت على أهمية مثل هذه المعاهدة للنهوض بأهداف ومبادئ منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي.

٣ - وأحاطت الجمعية العامة علما بالاقتراح الداعي إلى عقد مفاوضات بين بلدان جنوب الأطلسي لوضع صك ملائم بشأن الحماية البحرية كتتمة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[٢]، وكمتابعة للأجزاء ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما الفصل ١٧ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو من ٣ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢[٣]. وأكدت الجمعية كذلك ما لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولا سيما مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٤]، والبرامج الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، فضلا عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٥]، واتفاقية التنوع البيولوجي[٦]، من أهمية بالنسبة لمنطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي، وذلك اقتناعا منها بأن تنفيذ هذه الصكوك سيرسخ أساس التعاون داخل المنطقة لما فيه صالح المجتمع الدولي ككل.

٤ - وأكدت الجمعية العامة، في نفس القرار، أهمية جنوب الأطلسي في المعاملات البحرية والتجارية العالمية، وعزمها على الحفاظ على المنطقة لممارسة جميع الأنشطة التي يحميها القانون الدولي ذو الصلة، بما في ذلك حرية الملاحة في أعالي البحار؛ ورحبت بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومتي ناميبيا وجنوب افريقيا والذي حدد ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ موعدا لنقل تبعية وإعادة ضم خليج والفيس والجزر الساحلية المقابلة إلى ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٢ (١٩٧٨) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٧٨.

٥ - ولاحظت الجمعية مع الاهتمام الأمل الذي أعربت عنه بلدان المنطقة في أن ترحب، في المستقبل القريب، بانضمام جنوب افريقيا بعد أن تصبح متحدة وديمقراطية وغير عنصرية إلى مجتمع دول جنوب الأطلسي، وحثت في هذا الصدد جميع الأطراف المعنية في جنوب افريقيا على مواصلة المفاوضات التي تؤدي إلى إنشاء جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية؛ وأعربت عن تقديرها لجهود المجتمع الدولي، وخاصة اتخاذ مجلس الأمن قرارات ترمي إلى تحقيق حل دائم للمنازعات في أنغولا وليبريا.

٦ - وطلبت الجمعية العامة، في الفقرة ١٦ من القرار، إلى المؤسسات والأجهزة والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم كل المساعدات المناسبة التي قد تلتمس دول المنطقة الحصول عليها فيما تبذله من جهود مشتركة لتنفيذ إعلان منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي.

٧ - وطلبت، فضلا عن ذلك، إلى الأمين العام أن يبقي تنفيذ القرار ١١/٤١ المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ والقرارات اللاحقة بشأن هذه المسألة قيد الاستعراض، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، يراعي فيه، ضمن ما يراعيه، الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء.

٨ - وعملا بالقرار المذكور أعلاه، وجه الأمين العام في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٤ مذكرة شفوية إلى حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة طالبا فيها آراءها بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بمنطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي.

٩ - وعملا بالفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ٢٣/٤٨، أرسلت في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٤ إلى مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة رسائل تطلب منها تقديم مساهماتها في إعداد تقرير الأمين العام في موعد غايته ١ آب/أغسطس ١٩٩٤.

١٠ - والرسائل الواردة من تلك المؤسسات مدرجة في الفرع الثالث من هذا التقرير.

١١ - وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، كانت قد وردت إلى الأمين العام ردود من أربع حكومات. وسوف تنشر أية ردود وإخطارات أخرى قد تصل في تاريخ لاحق في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

ألف - الأرجنتين

[الأصـــل: بالاسبانيـــة]
[١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤]

١ - تود حكومة الأرجنيتن أن تؤكد حرصها على تعزيز جو الوفاق والتعاون السائد فيما بين بلدان المخروط الجنوبي لأمريكا، الذي أتاح تعزيز السلم والاستقرار في ذلك الجزء من العالم.

٢ - وفي هذا السياق يكتسي التقدم المحرز في العلاقات بين الأرجنتين والبرازيل في ميدان السياسة النووية أهمية خاصة.

٣ - ويتواصل تنفيذ سياسة الوضوح فيما يتعلق بالقضايا النووية على نحو فعال، من خلال ما تؤديه على الوجه الأكمل للوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لمعرفة كيفية التصرف في المواد النووية ومراقبتها، وهي تبذل جهودا قيمة لتعزيز الامتثال للاتفاقات الثنائية النافذة المفعول في ذلك الميدان.

٤ - كما أن الانضمام الكامل للأرجنتين وشيلي والبرازيل إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) يشكل خطوة هامة سوف تكون لها آثارها العملية الملموسة على تعزيز الأمن الإقليمي.

٥ - ويكتسي عدم انتشار الأسلحة الكيميائية كذلك أهمية بالنسبة لحكومة الأرجنتين التي تشارك بنشاط في عمل اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

٦ - وتواصل الأرجنتين والبلدان الأخرى في المنطقة إجراء مشاورات، وفقا لروح اتفاق مندوسا، بغية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان التبكير بسريان مفعول اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

٧ - وبالإضافة إلى ذلك، وبما أن حكومة الأرجنتين قد انضمت إلى أنظمة مراقبة الصادرات السارية المفعول في جميع المجالات التكنولوجية ذات الصلة، وتساهم في الآليات الموجودة الخاصة بتبادل المعلومات العسكرية، فهي ترحب بانضمام البلدان الأعضاء تدريجيا إلى مثل هذه الأنظمة والآليات.

٨ - وفيما يتصل بالفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٥ المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، تود حكومة الأرجنتين أن تؤكد من جديد أنه لم يحدث أي تغيير في الوضع الوارد وصفه في الفقرة ٣ من ردها المقدم إلى الدورة السادسة والأربعين (A/46/410)، التي أفادت أنه:

> ينبغي توجيه الاهتمام إلى استمرار وضع استعماري في جنوب الأطلسي في جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية وهو يؤثر على السلامة الإقليمية لجمهورية الأرجنتين. وعملية تطبيع العلاقات بين بلادي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، التي أبلغنا السيد الأمين العام والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأنها في الوقت المناسب، لم تصل بعد إلى حد تسوية النزاع على السيادة فيما يتعلق بهذا الاحتلال الاستعماري.

وحل هذه القضية الحاسمة سوف يمكّن من تعزيز الاستقرار والتعاون في جنوب الأطلسي بشكل نهائي.

باء - البرازيل

[الأصـــل: بالانكليزيـــة]
[٤ آب/اغسطس ١٩٩٤]

١ - ترى حكومة البرازيل أن منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي تشكل إطارا ديناميا لتعزيز السلم والتنمية في منطقة من الكرة الأرضية تشهد تطورا سريعا. ومنذ أن أصدرت الجمعية العامة القرار ١١/٤١، أسهمت المنطقة في تعزيز التعاون في المجالين الاقتصادي والبيئي وغيرهما على جانبي جنوب الأطلسي.

٢ - وترحب حكومة البرازيل ترحيبا حارا بمشاركة جنوب افريقيا الديمقراطية واللاعنصرية مشاركة كاملة في منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي في الاجتماع المقبل لهذا المحفل. ويشهد حضور جنوب افريقيا على حيوية المنطقة والاتجاه المبشر نحو اقامة تعاون أوثق فيما بين بلدان المنطقة. والبرازيل متأكدة بأن مشاركة جنوب افريقيا ستسهم مساهمة عالية القيمة في تحقيق الأهداف التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ١١/٤١.

٣ - ولقد أدى انتهاء الخصومات الإيديولوجية الى ظهور تحديات وفرص جديدة تنوي بلدان المنطقة أن تعمل على الاستفادة منها بالتعاون مع المجتمع الدولي ككل. وفي هذا الصدد تلاحظ حكومة البرازيل ببالغ القلق استمرار وجود مناطق توتر مما يعكر مستقبل بعض البلدان في المنطقة.

٤ - وما برحت حكومة البرازيل تتابع باهتمام وعناية كبيرين الحالة في أنغولا، البلد الشقيق الناطق بالبرتغالية، ولقد فرضت الحرب في أنغولا عبئا فادحا على عاتق السكان المدنيين وتسببت في أزمة إنسانية على نطاق واسع. وترى البرازيل أنه لا يمكن تحقيق تسوية عادلة ودائمة إلا من خلال التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن والالتزام التام بنجاح محادثات لوساكا.

٥ - وتعرب حكومة البرازيل كذلك عن بالغ قلقها إزاء الأزمة في ليبريا. وتلاحظ أن التحضير للانتخابات الوطنية تعطل بسبب استمرار القتال والتوقف الفعلي لعملية نزع السلاح. وهي تعرب عن أسفها لأنه سيتحتم إرجاء الانتخابات التي تقرر أصلا عقدها في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، نظرا لأن عملية نزع السلاح هي شرط مسبق أساسي لإجراء أي انتخابات حرة وعادلة. وترى حكومة البرازيل أنه يتعين على جميع الفئات في ليبريا أن تدلل على التزامها بتنفيذ أهداف المصالحة الوطنية. ولا يسع المرء سوى أن يشيد بالجهود الجبارة التي يبذلها فريق رصد وقف اطلاق النار التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا والبلدان التي شاركت بقوات لأجل هذه الغاية في ظل ظروف داخلية شاقة. ومن اللازم أن يوفر المجتمع الدولي ما يكفي من الدعم المالي والمادي لهذا الجهد الجدير بالثناء.

٦ - ومن أهم الأهداف المتوخاة في إطار منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي، اعتبار هذه المنطقة منطقة لا نووية. وفي إطار الجهود التي نبذلها من أجل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين سيكون من اللازم أن تتخذ جميع الدول الأعضاء في المنطقة تدابير فعالة لمنع انتشار الأسلحة النووية بجميع أنواعها. ومما يشهد على الالتزام الراسخ للدول الأعضاء في المنطقة بمسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل الجهود المبذولة من أجل تنفيذ إعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية وفي سبيل إبرام معاهدة بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا، والتقدم المحرز في سبيل دخول معاهدة تلاتيلولكو حيز النفاذ في وقت مبكر بالنسبة لجميع الدول في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٧ - وما زال أعضاء منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي ملتزمين بعمق بالتعاون البيئي. وفي هذا الصدد، ترعى البرازيل مبادرة تتم فيما بين بلدان جنوب الأطلسي وتتعلق بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وبأجزاء من جدول أعمال القرن ٢١ التي لها علاقة بالبحار. وسيكون الهدف الرئيسي من هذه المبادرة كفالة قيام جميع الدول الأعضاء في المنطقة بحماية وحفظ البيئة البحرية من خلال اعتماد التدابير الملائمة، فضلا عن تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة للبحار.

٨ - وتلاحظ حكومة البرازيل مع الارتياح أهمية نتائج الاجتماع الوزاري لمنطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي، المعقود في نيويورك، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة الى الفقرة ٢ من الإعلان الصادر في ختام هذا الاجتماع، وفيما يلي نصها: "استعرض الوزراء الحالة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة وكرروا تأكيدهم على استمرار صلاحية المنطقة بوصفها أداة ملائمة ومجدية للتعاون المتعدد الأطراف بين دولها، وأكدوا على قدرة هذا المحفل على المساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين" (A/48/581، المرفق).

٩ - ولسوف تستضيف البرازيل هذه السنة الاجتماع الثالث للدول الأعضاء في المنطقة في برازيليا وذلك بهدف إعطاء زخم متجدد لها. وتعتقد حكومة البرازيل أنه يمكن إنجاز الكثير لتعزيز أهداف المنطقة. وفي هذا الصدد، حددت البرازيل ثلاثة مجالات رئيسية يمكن أن يبحثها المشاركون هي: (أ) التعاون في مجال البيئة البحرية؛ (ب) إعلان المنطقة منطقة لا نووية؛ (ج) التعاون التجاري. وتود حكومة البرازيل الإعراب عن خالص أملها في أن هذا الاجتماع سيخدم هدفها المتمثل في أن تتوصل منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي إلى استغلال إمكاناتها كاملة بوصفها آلية إقليمية.

١٠ - وينبغي التأكيد على الأغراض السلمية لمنطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي. وتشكل هذه المبادرة جهدا مشتركا باتجاه تعزيز الروابط داخل المنطقة والتفاهم فيما بين دول غرب افريقيا وأمريكا الجنوبية وقد حظيت هذه المبادرة بالدعم الجماعي تقريبا من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة. ولا يزال التزام البرازيل إزاء المنطقة قويا كالعهد به دائما.

جيم - نيجيريا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤]

١ - ما زالت حكومة نيجيريا ملتزمة بمبادئ وأهداف الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري لمنطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي، وهي تؤكد مجددا إيمانها بهذا المفهوم بوصفه أداة حقيقية لتعزيز السلم والتعاون الدوليين فضلا عن التعاون الإنمائي. وتلاحظ أن التطورات الحديثة، بما في ذلك إلغاء حكم الفصل العنصري وظهور حكومة ديمقراطية لا عنصرية في جنوب افريقيا، وإعادة خليج والفيس إلى ناميبيا، وإعادة إقامة علاقات طبيعية وغيرها من تدابير تعزيز الثقة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، مما أسهم ضمن إجراءات أخرى، في تخفيف حدة التوتر في منطقة جنوب الأطلسي، وهيأت بذلك ظروفا مواتية أكثر لتحقيق أهداف المنطقة.

٢ - وكدليل على التزام نيجيريا بالمنطقة، فقد استضافت المؤتمر الثاني المعني بالمنطقة الذي عقد في أبوجا من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠. ويجري حاليا تنفيذ مجموعة الاتفاقات وأوجه التفاهم الواسعة التنوع التي تم التوصل إليها في المؤتمر. ودعت نيجيريا، بوصفها المنسق الحالي، إلى عقد اجتماع وزاري للدول الأعضاء في المنطقة خلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة بهدف تعجيل وتيرة التنفيذ. ولم يكن الهدف من إعلان ذلك الاجتماع الوزاري، الصادر بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة، A/48/581 مجرد إعادة تأكيد التزامات نيجيريا فحسب، بل أنه سعى كذلك لإحياء الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها وتحقيق هذه الطموحات المشتركة.

٣ - وقد تقرر عقد المؤتمر الثالث بشأن المنطقة في برازيليا، البرازيل، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وسيبحث المؤتمر أمورا شتى منها مشروع اتفاق وإعلانات يكفل إضفاء الفعالية على أهداف المنطقة في مجالات حماية البيئة البحرية، وإعلان المنطقة منطقة لا نووية، والتجارة والتعاون التقني والعلمي.

دال - المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤]

إن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ترحب بأهداف قرار الجمعية العامة ٢٣/٤٨ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ المتمثلة في تعزيز السلم والتعاون في جنوب الأطلسي. وفي هذا الصدد، تود الحكومة البريطانية أن توجه انتباه الأمين العام إلى التطورات الايجابية في العلاقات بين المملكة المتحدة والأرجنتين التي ساهمت في تخفيف حدة التوتر في جنوب غربي المحيط الأطلسي.

وبصورة خاصة، كان هناك تقدم متواصل في التعاون الثنائي فيما يتعلق بمصائد الأسماك (وخاصة الاغلاق الموازي لمصيدة إيلكس) الذي ساهم في حفظ الأرصدة. كما ساهمت تدابير تعزيز الثقة المتفق عليها في محادثات مدريد المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٠، والمعدلة في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وفي تموز/يوليه ١٩٩٣ في تعزيز الاستقرار في المنطقة. وقد ساعد كل من هذه التدابير على تجنب امكانية وقوع حوادث في المجال العسكري.

ثالثا - الـــردود الواردة مـــن مؤسســات وهيئات منظومة الأمم المتحدة

ألف - إدارة شؤون الاعلام

١ - تم إبراز قيام الجمعية العامة باعتماد القرار ٢٣/٤٨ عن طريق البرامج الاخبارية اليومية التي تضطلع بها الادارة والموجهة إلى المنظمات الادارية في جميع أنحاء العالم، وحظي بتوكيد في دائرة النشرات الصحفية التابعة لها في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وجرت الدعاية على نطاق واسع للاجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة من خلال شبكة مراكز ودوائر الأمم المتحدة للاعلام.

٢ - وامتثالا للقرار، كانت المسائل المتصلة بهدف وغرض منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي موضوع ٥٧٥ برامج مجلة إذاعية تم انتاجها بـ ١١ لغة وتم توزيعها على نحو ٨٠٠ منظمة إذاعية في جميع أنحاء العالم.

٣ - وبالاضافة إلى ذلك، قامت الادارة بإصدار وتوزيع ٤٠ منشورا مثل ورقات المعلومات الأساسية والكتيبات والملصقات الجداريـــة والرسائـــل الإخبارية - بلغ مجموعها ٠٠٠ ٣١٤ نسخة باللغات الاسبانية والفرنسية والانكليزية - عن مسائل تتصل بأمور في جملتها، إنشاء جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، ودور الأمم المتحدة في أنغولا، ومبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٤ - ولتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى القضاء التام على الفصل العنصري ودعم إنشاء جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية، قامت الادارة بتنظيم حلقة دراسية في مدينة كيب تاون في شباط/فبراير ١٩٩٤. عن صورة الأمم المتحدة في جنوب افريقيا وقد قامت الحلقة الدراسية، التي صممت كمحفل لإجراء مناقشة عامة عن العلاقات المقبلة بين منظومة الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا الجديدة، بالتركيز على النظام التعليمي للبلد والجيل الجديد لشباب جنوب افريقيا. وقد اشتركت الادارة في رعاية هذه الحلقة الدراسية مع جامعة الكاب الغربي، وتلقت مساعدة تمويلية من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري واليونسكو، وجمعت بين ٣٠ عالما ومربيا وكاتبا للكتب المدرسية ومؤرخا ومقررا لسياسات في جنوب افريقيا بالاضافة إلى اخصائيين من منظومة الأمم المتحدة.

٥ - وقامت دائرة التغطية الاخبارية بإنتاج ٤١٢ نشرة صحفية باللغة الانكليزية و ٣٨٣ باللغة الفرنسية. وتم إحالة ٢٦٤ نشرة صحفية، ومذكرات معلومات أساسية وصحيفة وقائع تتصل بالمسائل التي تم توكيدها في القرار المتعلق بمنطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي، وتتعلق كذلك باجتماعات الهيئات الحكومية الدولية، عن طريق كل من البريد الالكتروني والحقيبة إلى ٢١٢ مركزا من مراكز الأمم المتحدة للإعلام والى المكاتب الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة حول العالم، وكذلك عن طريق قواعد البيانات التي يتاح الوصول إليها للعموم، مثل أغورا (AGORA)، و (APC)، وجيمنيت (Gemnet)، و (Together net) وعن طريق قاعدة بيانات غوفير (Gopher) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى انترنيت (Internet).

٦ - وقامت جميع مراكز الأمم المتحدة للاعلام، عن طريق رسائلها الاخبارية، بتوجيه الانتباه إلى الجهود التي يضطلع بها المجتمع الدولي فيما يتعلق بإنشاء منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي وأهدافها. وقد أتاحت الاحتفالات، مثل الاحتفال بيوم الأمم المتحدة، فرصا هامة في مراكز الاعلام والمكاتب الميدانية الأخرى التابعة للأمم المتحدة لتوجيه انتباه قطاع كبير من الجماهير إلى الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة بشأن إنشاء جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية، ودور الأمم المتحدة في أنغولا وليبريا، بالاضافة إلى أهمية مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والعلاقة المترابطة بينها. وقامت مراكز الاعلام في أسونسيون وبيونيس آيرس، وداكا، وريو دي جانيرو، وواشنطن ووندهوك ودائرة الأمم المتحدة للاعلام في جنيف، كجزء من أنشطتها العادية، بإبراز المسائل المتصلة بمنطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي في الجلسات الاعلامية للصحفيين، والاجتماعات مع المنظمات غير الحكومية وعرض الأفلام ومن خلال الاستبيانات العامة.

٧ - وكانت العلاقة المترابطة بين مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وأهداف منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي موضوع ١٦٤ جلسة اعلامية للمجموعات التي قامت بزيارة المقر و ١٢ جلسة اعلامية في المقر لممثلي المنظمات غير الحكومية وبلغ عدد المشتركين فيها ٥٠٠ ٢٢ شخصا.

٨ - وقامت الادارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنظيم معرض لرسوم الأطفال أقيم في بهو العرض بالمقر.

٩ - وتم تكريس ثمانية أعداد من البرنامج التلفزيوني "وقائع العالم" وأربعة أعداد من السلسلة التلفزيونية "الأمم المتحدة وهي تعمل" للمسائل الموضوعية ذات الصلة بالقرار. ومن المتكلمين الزوار الذين تم إبرازهم في هذه البرامج الممثل الخاص للأمين العام في جنوب افريقيا، والمدير العام لليونسكو والمنسقون التنفيذيون أو رؤساء اللجان التحضيرية لمؤتمرات الأمم المتحدة.

١٠ - ولدعم بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، قامت الادارة أو ستقوم بإصدار ما يلي: مجموعة اعلامية خاصة تتضمن ورقات معلومات أساسية موضوعية ونشرات صحفية وموجزا صحفيا ومقالا

لسلسة "الأمم المتحدة مركز الاهتمام" باللغات الانكليزية والفرنسية والاسبانية؛ وكتيب عن قانون البحار؛ وعددا من "مجلة الأمم المتحدة وهي تعمل"؛ ونسخة مستكملة من شريط الفيديو الوثائقي "قانون البحار" باللغات الاسبانية والانكليزية والعربية والفرنسية؛ وبرامج إذاعية ترويجية تسبق إنشاء السلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار؛ وتغطية إذاعية في الموقع لتدشين السلطة والمحكمة. وستوفد دائرة التغطية الإخبارية فريقا إلى جامايكا ليقوم بإصدار نشرات صحفية باللغتين الانكليزية والفرنسية، عن الدورة الأولى لجمعية السلطة الدولية لقاع البحار. وستقوم مراكز الأمم المتحدة للإعلام باتخاذ الترتيبات اللازمة لاجراء التكييف المحلي للخلاصات الصحفية وإصدارها وتوزيعها.

باء - مكتب الشؤون القانونية

١ - قامت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية، بالتعاون مع معهد علوم المحيطات في البرازيل، بتنظيم دورة تدريبية وطنية للبرازيل بشأن الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية والبحرية من أجل التنمية المستدامة في سان باولو، البرازيل، في الفترة من ٩ إلى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤. وكانت هذه الدورة التدريبية، التي تعتبر ناتجا من نواتج برنامج عمل الشعبة المتعلق بالتدريب، بمثابة متابعة لأنشطة الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وتستجيب بصفة خاصة للفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ٢٣/٤٨ المتعلق بجنوب الأطلسي.

٢ - وقامت الشعبة بتصميم هذه الدورة بصورة مبدئية، وهي الأولى من نوعها في أمريكا اللاتينية كنموذج أولي جديد للدورات التدريبية الذي تم تكييفه بحيث يلائم احتياجات البرازيل المحددة.

٣ - وكان الهدف الاجمالي للدورة التدريبية يتمثل في تعزيز قدرة المدربين التقنية والادارية على إدارة الأنشطة التي تؤثر في مجال المحيطات والمناطق الساحلية.

٤ - وقد ضم المشتركون مجموعة ممتازة من المهنيين الشباب (تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٤٠ سنة) من ذوي الخبرة الواسعة في مجال الحكومة والقطاع الخاص والصناعة والمؤسسات التقنية والجامعات. وكان مستوى مسؤولياتهم يتراوح من مناصب متوسطة إلى عليا تتصل بالتخطيط أو الادارة أو العمليات الميدانية.

٥ - وكانت عملية اختيار المواضيع الرئيسية والمحاضرين جهدا مشتركا بين موظفي الشعبة ومعهد علوم المحيطات. وقد حاولت الشعبة، لدى تصميم الدورة التدريبية، كفالة المحافظة على توازن مناسب بين دراسة المسائل التي تمثل مختلف أنحاء البلد وتقديم منظور دولي. وبالاضافة إلى ذلك، فقد كانت الدورة تهدف إلى تحقيق تفهم كامل للتفاعل والتكامل فيما بين مستويات اتخاذ القرارات (على الأصعدة الوطني ودون الوطني والمحلي) بالاضافة إلى النظر في المشاغل الوطنية مقابل المشاغل العالمية.

٦ - وقدمت الشعبة الدعم التقني الذي شمل تقديم المشورة بشأن تصميم وتنظيم الدورة التدريبية، وتوفير منسق/محاضر دولي قام بإعداد وإلقاء معظم المحاضرات ذات المنظور الدولي فضلا عن إدارة تمرين المحاكاة، وتوفير الوثائق والمواد اللازمة للدورة. وقام برنامج الأمم المتحدة الانمائي في برازيليا بتوفير الأموال اللازمة لنقل الوثائق ومواد المكاتب من مقر الأمم المتحدة في نيويورك إلى سان باولو.

٧ - وشملت المهام التي قام بها معهد علوم المحيطات الترويج للدورة على الصعيد الوطني (تم إرسال حوالي ١ ٠٠٠ اعلان إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والقطاع الخاص، والأوساط الجامعية، والصناعة ومؤسسات البحث)، وتوجيه الدعوات للأساتذة المشتركين، وطباعة النشرة الخاصة بالدورة.

٨ - كما حصل معهد علوم المحيطات على مساعدة مالية من مختلف المنظمات البرازيلية من أجل تنظيم الدورة[٧].

جيم - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ أنشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه "مركزا للعمل والتنسيق في ميدان البيئة ضمن إطار مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة".

٢ - وقد اعتبر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة "المحيطات" بين المجالات ذات الأولوية التي ينبغي تطوير الأنشطة فيها. وتوخيا لمعالجة المجموعة المعقدة من المشاكل البيئية المتعلقة بالمحيطات بطريقة متكاملة، اعتمد مجلس الادارة نهجا اقليميا يحذو حذو برنامجه للبحار الاقليمية. والبرنامج يخضع للتنسيق الشامل الذي يتولاه مركز الأنشطة البرنامجية للمحيطات والمناطق الساحلية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣ - وقد صممت كل خطة عمل إقليمية خاصة بالبحار، أي خطة تشكل الجزء الموضوعي من أي برنامج إقليمي، بحيث تربط بين تقييم جودة البيئة البحرية وأسباب تدهورها، من ناحية وبين تدابير الاستجابة المتخذة لادارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية من ناحية أخرى. وخطط العمل الاقليمية تعزز القيام بصورة موازية بوضع اتفاقات قانونية اقليمية.

٤ - وهناك منطقتان إقليميتان لهما أهمية بالنسبة للقرار المذكور هما: منطقة غرب ووسط افريقيا ومنطقة جنوب غرب المحيط الأطلسي.

منطقة غرب ووسط افريقيا

٥ - اعتمد اتفاقان قانونيان من أجل حماية وتنمية البيئة الساحلية والبحرية لمنطقة غرب ووسط افريقيا، وعند النظر في هذين الاتفاقين، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان النطاق الشامل لأنشطة التقييم البيئي والادارة البيئية التي تنفذ على سبيل دعم الالتزامات القانونية للدول وجعلها فعالة.

٦ - وبعد الاضطلاع بأنشطة تحضيرية على مدى أربع سنوات، عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أبيدجان، في الفترة من ١٦ الى ٢٣ آذار/مارس ١٩٨١ مؤتمر المفوضين المعني بالتعاون في حماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة غرب ووسط افريقيا. واعتمد المؤتمر خطة عمل لمنطقة غرب ووسط افريقيا واتفاقين قانونيين هما: اتفاقية التعاون لحماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة غرب ووسط افريقيا أبيدجان ١٩٨١؛ والبروتوكول المتعلق بالتعاون في مكافحة التلوث في حالات الطوارئ.

٧ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، كانت ١٠ دول ساحلية من دول المنطقة قد وقعت وصدقت على هذين الاتفاقين القانونيين. وعينت حكومة كوت ديفوار وديعا للاتفاقية والبروتوكول. كما عين برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الأمانة، وبدأ سريان الاتفاقية في عام ١٩٨٤. وتشمل التغطية الجغرافية لخطة العمل ٢١ دولة مشاركة هي: أنغولا، وبنن، وتوغو، والرأس الأخضر، وزائير، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وليبريا، وموريتانيا، وناميبيا، ونيجيريا.

٨ - وحددت كل حكومة مشاركة مراكز التنسيق الوطنية لخطة العمل. وقد أدت هذه المراكز دورا رئيسيا في تنسيقها على الصعيد الوطني لتنفيذ الأولويات البرنامجية المتفق عليها في اجتماعات اللجنة التوجيهية والأطراف الحكومية الدولية والمتعاقدة.

٩ - وقامت اللجنة التوجيهية، منذ انشائها في عام ١٩٨١، بتزويد برنامج الأمم المتحدة للبيئة واجتماعات الأطراف الحكومية الدولية والمتعاقدة بالتوجيه اللازم في مجال السياسات لتحديد الأولويات البرنامجية.

١٠ - وأنشئ صندوق استئماني بهدف تغطية التكاليف العامة لتنفيذ خطة العمل والحلول تدريجيا محل الدعم المقدم من صندوق البيئة.

١١ - وبدأ، بناء على طلب من حكومات المنطقة، تنفيذ خمسة مشاريع إقليمية تتناول ما يلي: التخطيط الطارئ من أجل حالات الطوارئ الناجمة عن التلوث البحري، ورصد التلوث في البيئة البحرية ومكافحته، ومكافحة تآكل السواحل، وتطوير التشريعات البيئية الوطنية والتوفيق بينها وبين اتفاقية أبيدجان. ويجري تنفيذ هذه المشاريع بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية المعنية وخبراء من المنطقة.

١٢ - ونتيجة للأنشطة الجارية، تحقق ما يلي:

(أ) أجري استعراض للجوانب القانونية لحماية البيئة البحرية في خليج غينيا والمناطق المجاورة؛

(ب) نشر دليل بأسماء مراكز البحوث البحرية في افريقيا؛

(ج) تم تنظيم ٢٣ معهدا ومختبرا من المعاهد والمختبرات البحثية أو الجامعية تنتمي الى ١٠ بلدان في شبكة من المؤسسات التي تقوم برصد جودة البيئة البحرية. وتتوفر حاليا التقييمات الأولى لحالة البحار والمياه الساحلية في منطقة غرب ووسط افريقيا؛

(د) أعدت لغابون وغانا تقارير عن حالة التشريعات الوطنية المتصلة بحماية البيئة البحرية بمساعدة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية.

١٣ - وقدمت المساعدة التقنية الى عدد من الحكومات والمؤسسات الوطنية في المنطقة، وحصل عدد ضخم من الموظفين التقنيين العاملين فيها على تدريب في مواضيع ذات صلة بخطة العمل. وأسهم ذلك مساهمة كبيرة في تدعيم القدرات الوطنية على الاستجابة لمشاكل البيئة البحرية في المنطقة.

١٤ - والدعم الذي قدم من جانب منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية واللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية، وخاصة في المرحلة التحضيرية التي أدت الى اعتماد خطة العمل، كان سخيا وفعالا وأسهم مساهمة كبيرة في وضع خطة العمل وتنفيذها.

١٥ - وتتمثل إحدى الصعوبات الرئيسية عند تنفيذ أي برنامج إقليمي، ولا سيما برنامج يشمل بلدانا نامية، في تفاوت مستوى القدرات التقنية لدى البلدان المشاركة والافتقار في كثير من الحالات الى البنية الأساسية الملائمة لمشاركة تلك البلدان، بفعالية، في البرنامج. ولهذا السبب جرى التأكيد بشدة على توفير التدريب والمساعدة التقنية في كل عنصر من العناصر الرئيسية لخطة العمل.

١٦ - وتقديم التدريب (سواء في شكل تدريب فردي أو تدريب جماعي) والدعم التقني يشكل عنصرا رئيسيا في مختلف الأنشطة المنفذة أو الجارية. وعلاوة على ذلك، تولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة رعاية مشاركة عدد من فرادى الخبراء من منطقة غرب ووسط افريقيا، في برامج تدريبية غير منظمة في إطار خطة العمل، ولكن، ذات صلة بها، مثل حلقة العمل المتعلقة بحفظ الثدييات البحرية في غرب ووسط افريقيا المعقودة في غانا في الفترة من ٢١ الى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢.

١٧ - وقدمت أيضا الى دول المنطقة ومؤسساتها الرئيسية مساعدة تقنية في شكل توفير خبراء والامداد بالمعدات والمواد اللازمة لتنفيذ مختلف المشاريع والمهام.

١٨ - وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة، تم الشروع في برنامج بشأن اقتصادات البيئة لتحقيق الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية في عام ١٩٩٣، وفي اجراء دراسة تجريبية لقياس مساهمة "قطاع المحيطات" في الناتج القومي الاجمالي لغامبيا.

١٩ - وقد شاركت ست عشرة دولة في الاجتماعات الحكومية الدولية الأخيرة المعقودة في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣: أنغولا، وبنن، والرأس الأخضر، وزائير، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وغابون، وغانا، وغامبيا، وغينيا، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وموريتانيا، وناميبيا.

٢٠ - وقرر الاجتماع الثالث للأطراف المتعاقدة في اتفاقية أبيدجان، المعقود في أديس أبابا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، تأييد توصيات الاجتماع السابع للجنة التوجيهية لخطة عمل منطقة غرب ووسط افريقيا من أجل حماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية (أديس أبابا، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)، ولا سيما تنفيذ الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الاقليمي لتعزيز القدرات الوطنية لتحقيق الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وحفظ التنوع الاحيائي البحري والساحلي، وتقييم آثار تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر وتقييم التلوث البحري من المصادر البرية ومكافحته.

٢١ - وقررت أيضا الأطراف المتعاقدة في اتفاقية أبيدجان تعزيز التعاون الاقليمي بين الدول، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عن طريق إنشاء وحدة تنسيق إقليمية لخطة عمل غرب ووسط افريقيا تابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أبيدجان.

٢٢ - وقد انتخب الاجتماع الثالث للأطراف المتعاقدة في اتفاقية أبيدجان الدول التالية أعضاء في اللجنة التوجيهية لخطة عمل منطقة غرب ووسط افريقيا: غانا (رئيسا)، وغامبيا، وغينيا (نائبين للرئيس)، والرأس الأخضر، وناميبيا (مقررين)، وأنغولا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، وموريتانيا.

٢٣ - وسيعقد الاجتماع القادم للجنة التوجيهية في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر الى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

منطقة جنوب غربي الأطلسي

٢٤ - نظرا إلى الحاجة المعترف بها إلى معالجة موارد المنطقة الساحلية والاحتياجات الإدارية والأولويات في كل بلد، أدت المناقشات التي أجريت مع حكومات الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل في غضون عام ١٩٩٣ إلى عمليات تحضير مستمرة لعقد حلقة عمل معنية بالإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية.

٢٥ - وستعقد حلقة العمل هذه بالاشتراك فيما بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية/اليونيسكو، بمشاركة المنظمات الدولية ذات الصلة، وستُتخذ أساسا لتقييم مركز كل بلد فيما يتعلق بالبيئة البحرية وتحديد أولوياته في هذا المجال.

خطة العمل العالمية لحفظ الثدييات البحرية وإدارتها واستخدامها

٢٦ - تشكل "حماية الموارد البحرية الحيوانية أيضا" بموجب قرار من مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عنصرا من عناصر ثلاثة يتكون منها برنامج البحار الخاص به. وركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إقرارا منه بما لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) من دور ومن ولاية، على أنواع ونظم بيئية لا تستغلها مصائد الأسماك استغلالا تجاريا. وقد تركز جزء كبير من الأنشطة المضطلع بها في إطار هذا العنصر على تنفيذ خطة العمل العالمية لحفظ الثدييات البحرية وإدارتها واستغلالها.

٢٧ - ويشير القانون الدولي، على نحو ما ينعكس في المادتين ٦٥ و ١٢٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، إلى الثدييات البحرية على النحو التالي: "تتعاون الدول بغرض المحافظة على الثدييات البحرية، وفي حالة الحيتانيات، ستعمل بصورة خاصة عن طريق المنظمات الدولية المناسبة لحفظها وإدارتها ودراستها". وتكرر إبداء القلق الواسع النطاق على مستقبل الثدييات البحرية، الذي جرى الإعراب عنه رسميا في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الذي عقد في ستوكهولم عام ١٩٧٢، في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، في المادتين ١٧ - ٦٣ و ١٧ -٩١: "تتعاون الدول من أجل المحافظة على الحيتانيات وإدارتها ودراستها".

٢٨ - وتمشيا مع ما سبق ذكره، يجري الاضطلاع حاليا بعدد من الأنشطة، أو تم دعم عدد من الأنشطة خلال ١٩٩٣، ضمن هذا الإطار، لتقييم الحالة الراهنة للأخطار التي تهدد الثدييات البحرية وقيمة هذه الثدييات في العديد من بلدان غرب افريقيا وافريقيا الوسطى ومنطقة جنوب غربي المحيط الأطلسي. وتشمل هذه الأنشطة دورات تدريبية وحلقات عمل معنية بحفظ الموارد السمكية، ونشر مواد توعية الرأي العام وتقارير تقنية، ومشاريع ميدانية تتعلق بتقييم تفاعلات مصائد الأسماك مع الثدييات البحرية التي تنتمي إلى عدة أنواع.

دال - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١ - تركزت أنشطة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير بصورة أساسية على دور منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي دعما للتعاون الأقاليمي في مجال نقل النفايات الخطرة عبر الحدود وتنظيم مصائد الأسماك في أعالي البحار.

٢ - وكانت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا تزال، تحث على التنفيذ الإقليمي لاتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، وقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، بشأن الإتجار بالمنتجات والنفايات السامة والخطرة والتخلص منها ومراقبتها ونقلها عبر الحدود.

٣ - ويبدو أن أحد مجالات التعاون الفورية هو تنسيق الآليات فيما بين اللجان الإقليمية، لرصد الاتجار غير المشروع بالمنتجات والنفايات السامة والخطرة ومنعه. وفي المشاورات المقبلة فيما بين اللجان الإقليمية وأمانة اتفاقية بازل سعيا إلى تنفيذ هذه الآلية، ستُبرز اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ضرورة إشراك منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي في هذه الجهود الأقاليمية.

٤ - وعلاوة على ذلك، ما دامت أمريكا اللاتينية ماضية تدريجيا نحو اتفاق إقليمي بشأن حظر عمليات استيراد النفايات الخطرة إلى المنطقة، قد يكون التعاون المثمر في سياق منطقة السلم إقامة روابط بين هذا الاتفاق الإقليمي المرتقب واتفاقية باماكو المتعلقة بحظر استيراد النفايات الخطرة إلى افريقيا ومراقبة نقلها عبر الحدود وإدارتها داخل افريقيا، هذه الاتفاقية النافذة فيما بين البلدان الافريقية.

٥ - وقد شجعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشدة، أن يجري فيما بين البلدان الافريقية المنضمة إلى منطقة السلم، تعميم الموقف الإقليمي المحدد قبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وفي سبيل ذلك، يجري حاليا ترجمة جميع الوثائق المتصلة بهذه الأنشطة إلى اللغة الانكليزية لتسهيل الرجوع إليها، وستحال إلى منسق المؤتمر عن طريق مكتب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

الحواشي

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٦٣٤، العدد ٩٠٦٨.

(٢) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، المجلد ١٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.84.V.3)، الوثيقة A/CONF.62/122.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤) المرجع نفسه، القرار ١، المرفق الأول.

(٥) A/AC.237/18 (part II)/Add.1 و Corr.1، المرفق الأول.

(٦) انظر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي" (مركز الأنشطة البرنامجية في مجال القوانين والمؤسسات البيئية)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.

الحواشي (تابع)

(٧) **اشترك برعاية الدورة سبع مؤسسات رئيسية، هي:** Conselho Nacional de Desenvolvimento Cientifico e Tecnologico (CNPq)؛ **و** Financiadora de Estudos e Projetos (FINEP)؛ **و** Instituto Brasileiro do Medio Ambiente (IBAMA)؛ **و** Ministério de la Ciencia e Tecnologia (MCT)؛ **و** Ministério de Meio Ambiente e da Amazonia Legal (MMA)؛ **و** Cia. Transmérica de Hotels - **ساو باولو؛ ولجنة التعاون الدولي** (CCINT) - USP.